أ/بولافة حدة

الامتحان على:16

العمل الإضافي على :3

العلامة الاحمالية على:19

الإجابة النموذجية امتحان السداسي الثاني

الدورة العادية طلبة السنة الأولى

تخصص /إدارة محلية مقياس الحوكمة المحلية

بدأ ظهور مصطلح المجتمع المدني في الثمانينات من خلال الحركات غير الحكومية المعارضة للنظم الاستبدادية في المناقشات السياسية والاقتصادية، ويتمتّع المجتمع المدني بالسلطة الكافية للتأثير على صانعي السياسات، كما أنه فتطور مستمر نتيجة التطورات التكنولوجية والتغيرات التي تحدث باستمرار.

شروط قيام المجتمع المدنى

- التنظيم: فالمجتمع المدني يشير إلى منظمات تقوم على فكرة المؤسسية وعلى العمل الجماعي المنظم.
- التطوع والإرادة الحرة للمشاركة في الشأن العام دون توقع أجر أو عائد نظير هذه المشاركة.
- الاستقلال عن الدولة ومؤسساتها الرسمية، وهو استقلال نسبي وليس كاملاً، بمعنى أنه استقلال يسمح بالتعاون والتنسيق والتكامل من أجل تحقيق المصلحة العامة للمجتمع والدولة معاً.
- علاقات ثقة وتضامن، ونوع من التسامح والحوار وقبول الآخر، والسلوك المتمدين والراقي.
- بما يوفر في النهاية الفاعلية في الأداء للمجتمع المدني بمنظماته المختلفة.

وهذه الشروط ذاتها تعد متطلبات أساسية لتحقيق التنمية السياسية والبشرية، فالتنظيم وثقافة بناء المؤسسات والتطوع ونشر ثقافة المبادرة الذاتية وتمكين أبناء المجتمع والتأكيد على إرادة المواطنين ومشاركتهم

في الشأن العام، والتنسيق وتقسيم العمل بين الدولة والمجتمع في إطار من التعاون والاستقلال ،والثقة بين أبناء المجتمع.

ركائز المجتمع المدني العالمي

يساهم المجتمع المدني يوميا في تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. ومهما اختلفت تسميتهم – المدافعون عن حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، نقابات المحامين، النوادي الطلابية، نقابات العمال، المعاهد الجامعية، المدونين أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز – فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني تعمل لأجل مستقبل أفضل وتتشارك في أهداف عامة

تقوم العناصر الفاعلة في المجتمع المدني بتأدية عملها في مجال حقوق الإنسان عبر طرق عدة: كحمل هموم المواطنين والرأي العام.

- العمل على القضاء الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات
- الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان
- تبادل المعلومات؛ مناصرة ومراقبة تنفيذ معايير حقوق الإنسان
- التبليغ عن أي انتهاكات تتعلق بهذا الموضوع
- مساعدة ودعم ضحايا الانتهاكات؛ إطلاق حملات من أجل تطوير معايير جديدة لحقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن السياسات لدفع جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان؛ والمساهمة في توفير نظام حماية فعال على الصعيد الوطني وتقديم التدريب في هذا المجال.

إن تعاون مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع المجتمع المدني لا يزال يمثل أولوية إستراتيجية للمكتب لأنه يدعم أهدافنا المشتركة ويساعد على معالجة اهتماماتنا المتبادلة ويدعم مهمة المكتب ومبادراته في مجال حقوق الإنسان.

إن المجتمع المدني الحيوي والمتنوع والمستقل، والقادر على العمل بحرية، والمنوط بالمعرفة والمهارة في مجال حقوق الإنسان هو عنصر أساسي في تأمين حماية مستدامة لحقوق الإنسان في كافة مناطق العالم.

ولقد تم تَكريس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لبناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ولتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار.

و تم تكريس المكتب أيضا لحماية فضاء المجتمع المدني. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، لكن عندما يكون فضاؤهم أو هم أنفسهم، عرضة للخطر نتيجة لعملهم من أجل النهوض بحقوق الإنسان، ويتحمل مجتمع الدولي، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، مسؤولية مشتركة لتوفير الدعم والحماية لهم.

إلي جانب دورها المتزايد في مجالات التنمية، بدور جديد ومتزايد يتجاوز في كثير من الأحيان حدود الدولة إلي غيرها من الدول، دفاعًا عن قضايا معينة تهم المجتمع الإنساني بأسره، كما هو الحال

- لقضايا السيطرة علي التسلح وخطر الألغام الأرضية
- وتحسين ظروف العمل في القطاعين العام والخاص
- والحفاظ علي البيئة وغيرها، وهي قضايا يحظى فيها دور هذه المنظمات بالرضا والقبول
- في ضوء حقيقة أنها قضايا عامة محايدة
- لا تحمل في طياتها أية أبعاد أو أغراض سياسية

تحكم نشاط المنظمات في صددها.

ومنه أيضًا ما تقوم به بعض هذه المنظمات فضح وإدانة لما قد يقع من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي دولة من الدول، وعلي سبيل المثال فقد شارك عدد كبير من المنظمات الدولية – والمحلية – غير الحكومية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وغني عن البيان أن تباين طبيعة العلاقات المتبادلة بين المنظمات الدولية غير الحكومية وحكومات الدول من حالة لأخرى من شأنه أن يؤثر إيجابًا أو سلبًا على دور هذه المنظمات فيما تقوم به من العمل علي تعزيز احترام حقوق الإنسان وكفالة التمتع بها من قبل الكافة.

فدول العالم الثالث تنظر لمنظمات حقوق الإنسان، بصفة عامة، بكثير من الشك والريبة حول حقيقة عملها وما تنشده من أهداف.

عكس دول العالم الغربي التي تري في هذه المنظمات أداة فعالة ومهمة في تعزيز الطبيعة العالمية لهذه الحقوق وحمل الدول كافة علي احترامها وكفالتها للمقيمين علي أراضيها دون تمييز في ذلك بين مواطني الدولة وبعضهم أو بينهم وبين الأجانب المقيمين.